الاستثمارات العربية فى دول العالم الثالث(*)

بقلم الدكتور : حازم الببلاوى

انه لمن أكبر دواعى السرور والسعادة أن التقى اليوم مع الدكتور ابراهيم شحاته لنشترك من جديد فى جائزة الكويت لعام ١٩٨٣ على مستوى الوطن العربى فى مجال العلوم الاقتصادية والاجتماعية . وهذا اللقاء ليس أمرا جديدا ولا لقاء عابرا بل انه خطوة أخرى على طريق استمر حوالى الثلاثين عاما وارتبطنا خلالها بزمالة وصداقة قديمة . بل ان موضوع الجائزة وهو الاستثمار فى الوطن العربى قد بدأ معنا بمشروع مشترك منذ حوالى العشرين عاما .

لقد التقيت بابراهيم شحاته فى نهاية عام ١٩٥٣ عندما التحقنا سويا بكلية الحقوق بجامعة القاهرة قضينا بها أربعة سنوات ممتعة لنتخرج عام ١٩٥٧ .

ثم تزاملنا فى مجلس الدولة لمدة ثلاث سنوات قبل أن نختار فى بعثات للجامعات المصرية للدراسات العليا فى الخارج ، فأختير ابراهيم شحاته لبعثة فى القانون الدولى فى الولايات المتحدة الأمريكية واخترت فى بعثة الاقتصاد فى فرنسا وانجلترا . وكان أول عمل لنا بعد عودتنا من البعثة هو كتيب مشترك « التعاون الاقتصادى العربى » صدر فى أول ديسمبر ١٩٦٥ كملحق للأهرام الاقتصادى . وهكذا شاء القدر أن نبدأ فى دراسة مشتركة عن التعاون الاقتصادى العربى أو قل عن الاستثمار فى الوطن العربى ، لنلتقى بعد ذلك بحوالى العشرين عاما لنشترك من جديد فى جائزة الكويت للعلوم الاقتصادية والاجتماعية فى نفس الموضوع وهو الاستثمار فى الوطن العربى .

ورغم أن هذا البحث ــ التعاون الاقتصادى العربى ــ لم يكن أكثر من محاولة أولية وسريعة ، الا أننى أعتقد أنه كان يمثل بعض الأهمية فى ذاته وبدرجة أكبر فى تطور تفكيرنا ودراساتنا اللاحقة كما يظهر فى دراسات ابراهيم شحاته وبحوثى التالية . فمن ناحية أخذ هذا الكتيب بعض الأهمية التى ربما تفوق قيمة ما ورد من أفكار ، فقد كان من أوائل الدراسات

(*) محاضرة ألقاها السيد الدكتور / حازم الببلاوى يوم ١٩٨٤/١٠/٢٣ بكلية التجارة جامعة الكويت بمناسبة حصوله مناصفة مع الدكتور ابراهيم فهمى شحاته على جائزة الكويت لعام ١٩٨٣ على مستوى الوطن العربى فى مجال العلوم الاقتصادية والاجتماعية فى حقل الاستثمار فى الوطن العربى .

بالعربية عن موضوع التعاون أو التكامل أو العلاقات الاقتصادية العربية . ولا أكاد أذكر من الكتب السابقة عليه بالعربية فى هذا الموضوع سوى مؤلف الدكتور لبيب شقير عن « العلاقات الاقتصادية فى البلاد العربية » ، ١٩٥٨ ، ومؤلف برهان الدجانى عن « تحليل بعض أوجه العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية » ، ١٩٦٢ . ولذلك فقد جاء هذا الكتيب فى وقت كانت الحاجة اليه كبيرة ، وساعد صغر حجمه على انتشاره فى ذلك الوقت . وقدم لبعض المؤتمرات الاقتصادية مما ساعد على ترجمته الى اللغات الانجليزية والفرنسية فى ذلك الوقت .

هذا من ناحية الظروف الذى صدر فيها هذا الكتيب ، اما من حيث مضمونه فانه بالمقاييس الحالية — كما وصلت اليه دراسات التعاون الاقتصادى العربى — يعتبر حقا ترديدا لبديهات معروفة . ولكن هذا لا يمنع من أنه كان يمثل — فى الوقت الذى صدر فيه — بعض التجديد . فقد أبرز هذا الكتيب بشكل واضح التمييز بين مجموعتين اقتصاديتين ضمن الدول العربية ، وهى التفرقة التى أصبحت تقليدية فيما بعد بين الدول العربية النفطية والدول غير النفطية . وقد أصبحت هذه التفرقة أساس دراسات التعاون الاقتصادى العربى فيما بعد سواء فيما يتعلق بالاستثمارات العربية من المجموعة الأولى الى الثانية أو فيما يتعلق بانتقالات العمال من المجموعة الثانية الى الأولى .

كذلك تضمن هذا الكتيب بوادر — وان لم يكن بدرجة كافية من الوضوح — أهمية فكرة المشروعات العربية المشتركة . فقد كان الفكر السائد حتى ذلك الوقت يرى أن التعاون الاقتصادى يتم قياسا على التحارب الأوربية عن طريق تحرير التجارة وازالة العقبات القانونية أمام حركات السلع وعناصر الانتاج . أما صيغة المشروعات المشتركة كأسلوب للتعاون المباشر فى مشروع محدد فانها لم تكن بعد من الأمور المستقرة فى الأدب الاقتصادى . وقد تضمن هذا الكتيب اشارات الى هذا الأسلوب للتعاون الاقتصادى ، وهو الأسلوب الذى يعتمد على انشاء مشروعات مشتركة .

أما تأثير هذا الكتيب على تطور تفكيرنا اللاحق ، فانه يتضح من مراجعة قائمة دراسات ابراهيم شحاته فى مجال الاستثمارات العربية وكما يظهر فى أبحاثى فى هذا الميدان . فعندما نشرت كتابى الثانى فى العلاقات العربية وكان عنوانه « **التنمية الزراعية مع اشارة خاصة الى البلاد العربية** » . معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٧ — كان الاهتمام بالتعاون الاقتصادى عن طريق القيام بمشروعات مشتركة محورا أساسيا فى الدراسات . فالتعاون القائم على أسلوب ازالة العقبات أمام حركات السلع وعناصر الانتاج — وهو ما أطلقت عليه اسم التعاون عن « طريق توحيد الاطار التنظيمى » بدا قاصرا فى كثير من الأحوال » ، وذلك أن أسلوب التعاون عن طريق توحيد الاطار التنظيمى لا يكفل تذليل جميع العقبات التى تقوم فى وجه التقارب الاقتصادى ، ولذلك فقد كان من الضرورى الاتجاه الى أسلوب جديد يتفق مع هذه الأوضاع . ويتضمن هذا الأسلوب الجديد

الاتفاق على القيام بعمل مشترك .. فالتعاون عن طريق القيام بمشروعات مشتركة من شأنه أن يحل بعض المشاكل الناتجة عن اختلاف الهياكل الاقتصادية بين الدول العربية ، تلك المشاكل التى يعجز أسلوب التدخل غير المباشر عن حلها . فالتعاون الاقتصادى عن طريق القيام بمشروعات مشتركة يكمل نقصا واضحا فى الاعتماد على الأسلوب غير المباشر وحده » .

التنمية الزراعية مع اشارة خاصة الى البلاد العربية صفحات ١٥٨ــ١٦٠

ولم يكن غريبا أن تكون دراسة ابراهيم شحاتة التالية فى موضوع الاستثمارات العربية هى كتاب عن « المشروعات الاقتصادية الدولية المشتركة وتطبيقاتها فى العالم العربى » ــ مطبعة جامعة عين شمس ١٩٦٩، ثم تتوالى دراسات ابراهيم شحاته فى هذا الموضوع ، فيكتب عن المشروعات الاقتصادية العربية المشتركة ــ السياسة الدولية ١٩٦٩ ، ثم فى نفس المجلة ١٩٧٥ ، كما يكتب عن الصيغ المختلفة لانشاء المشروعات العربية المشتركة، منشورات الصندوق الكويتى ١٩٧٥ .

وتأتى ثورة النفط وتتفجر العلاقات الاقتصادية الدولية ، وما كان كامنا أو باديا فى الظهور يبدو فجأة عملاقا ، وهكذا تطرح قضايا الفوائض المالية النفطية والاستثمارات والمعونات الدولية ودور مؤسسات التمويل الوطنية والاقليمية والدولية . ويشارك ابراهيم شحاته بفكرة ازاء الظواهر الجديدة فيكتب عن ضمان الاستثمارات الدولية ومؤسسات التمويل ومستقبل المعونات ثم يتولى مسئولية صندوق الأوبك ، عند انشائه ويساهم أيضا بالكتابة عن دوره . كذلك تحتمل قضية الفوائض المالية النفطية وأسلوب استثمارها مكانا واضحا فى كتاباتى التالية .

ولما كان الغرض من هذه المحاضرة هو اعطاء نبذة عن انتاجى العلمى المرتبط بموضوع هذه الجائزة فقد اخترت موضوعا لها « الاستثمارات العربية فى دول العالم الثالث » . واذا ازعم أننى أسهمت بعض الشىء فى هذا الميدان فقد خضعت فى ذلك نوع من التطور سواء من حيث موضوعات الاهتمام أو من حيث اشكال التحليل قبل أن اتمكن من صياغة بعض التصورات حول موضوع الاستثمارات العربية فى العالم الثالث وخاصة فى الوطن العربى . وأود فيما يلى ان اتناول هذا التطور .

ولن أتناول فيما اقدمه من تلخيص كل انتاجى العلمى ، وانما اقتصر فقط على ماله صلة بتطور تفكيرى فى هذا الموضوع ، كذلك فاننى سوف أحاول أن أعتمد فى توضيح ذلك على اقتباسات مباشرة مما كتبته فى هذه الموضوعات تأكيدا لمعنى الاستمرارية فى سلسلة التفكير فى هذا الانتاج العلمى . وسوف يتضح أن كتيب « التعاون الاقتصادى العربى » سابق الاشارة اليه كان الى حد معين نقطة البدء فى هذا التطور .

ويمكن أن أقسم مراحل تفكيرى فى هذا الصدد الى مرحلتين ، مرحلة الآمال ومرحلة الواقعية . أما المرحلة الأولى فقد بدأت منذ عودتى من البعثة

وتأكدت فى ظل الانتصار العربى فى أكتوبر ١٩٧٣ وثورة النفط الأولى ٧٤/٧٣ عندما كان الأمل كبيرا فى انشاء نظم اقتصادى عربى جديد . وبدأ المرحلة الثانية فى تفكيرى عندما قاربت صدمة النفط الأولى من نهايتها وتأكدت سطوة الواقع فكان لابد من اعادة الدراسة على اسس أكثر واقعية من البحث عما يحقق المصالح المادية والمباشرة لمتخذى القرارات . والطريف أن هذه المرحلة الواقعية لم تأت لتعارض نتائج الفترة المثالية الأولى بل على العكس جاءت لتعطيها مزيدا من الدعم المستمد من المصالح المباشرة والواقعية ، ولذلك فاننى أقسم انتاجى العلمى فى هذا الصدد الى مرحلتين أو موضوعى « النظام الاقتصادى العربى الجديد » « واستثمارات الفوائض النفطية وأساليب حمايتها » . وهاتان المرحلتان تمثلان لحظتين فكريتين أكثر مما تمثلان تتابعا زمنيا . ففى كثير من الأحوال كنت أجد بوادر المرحلة الثانية فى كتابات قدمت فى وقت مبكر نسبيا وعندما كنت لا أزال فى مرحلة الآمال والتنميات . وعلى العكس فقد كانت هناك كتابات متأخرة نسبيا لا تخلو من مثالية فى مرحلة الواقعية . وهكذا الانسان دائما خليط من المثالية الواقعية ، عينيه على السماء واقدامه على الأرض .

نحو نظام اقتصادى عربى جديد :

كانت ثورة النفط فى نهاية ١٩٧٣ فى أثر معركة عسكرية وسياسية ناجحة للعرب لأول مرة فى العصر الحديث حافزا للدارسين للعلاقات الاقتصادية للبحث عن اطار جديد للعلاقات الاقتصادية العربية .

وكان نجاح الدول النفطية فى تعديل علاقات الأسعار بين المنتجين والمستهلكين للنفط دافعا قويا للمطالبة بنظام اقتصادى جديد . وفى هذا النوع من المطالبات يختلط الممكن بالمرغوب فيه وتتداخل التمنيات مع الامكانيات . وعندما دعيت لالقاء بحث فى المؤتمر العلمى السنوى الأول للاقتصاديين المصريين فى ٢٥ — ٢٧ مارس ١٩٧٦ قدمت بحثا بعنوان « **التعاون الاقتصادى العربى مرة اخرى** » ، اشارة الى الكتيب سابق الاشارة اليه . وفى الأسبوع التالى مباشرة قدمت نفس الدراسة منقحة ومعدلة تحت عنوان « **نحو اقتصاد عربى جديد** » لندوة النظام الاقتصادى الدولى الجديد والعالم العربى . (ندوة نظمها الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية ، والجمعية الاقتصادية الكويتية ، والمعهد العربى للتخطيط وجامعة الكويت ٢٧ — ٣٠ مارس ١٩٧٦) .

وفى هذه الأيام المجيدة كان الاحساس غالبا بأن النظام الاقتصادى الدولى القائم ليس فقط غير كاف وغير ملائم بل وأن هناك امكانيات حقيقية لتغيره بانشاء نظام اقتصادى دولى جديد أكثر انصافا

للدول الفقيرة من ناحية ومتيحا لها المساهمة الجادة والبناءة فى التطور الحضارى من ناحية أخرى . وطبيعى أن الدعوة لانشاء ناظم اقتصادى دولى جديد لا يمكن أن تتم بمعزل عما يتم من تطورات تكنولوجية وعلمية فى العالم . فالعالم يعيش الآن « ثورة صناعية جديدة وصامتة وهى ليست أقل خطورة أو أدنى أثرا من الثورة الصناعية الأولى وان كانت أقل ضجيجا . وتقوم هذه الثورة على الجمع بين الميكرو الكترونيات والحاسبات والاتصالات . وتتميز هذه التكنولوجية الجديدة بالتركيز على معالجة المعلومات عليها » (**انطباعات عن اتجاهات التنمية الاقتصادية فى الكويت** ، المؤتمر التخطيطى حول مستقبل النمو السكانى والتطور الاقتصادى والاجتماعى فى الكويت من ١ ــ ٤ مايو ١٩٨٣) . وعندما نتحدث عن ثورة المعلومات فاننا نقصد شيئا أكثر من زيادة فى الانتاج أو الانتاجية، فنحن نشير الى تغيير وانقطاع كيفى فى التكنولوجيا وفى الآفاق المتاحة . فاذا كان ظهور الزراعة قبل حوالى عشرة آلاف سنة فى وادى النيل أو فى وادى ما بين النهرين ثورة وانقطاعا كاملا بين نمط الحياة السابقة واللاحقة ، واذا كانت الثورة الصناعية قبل قرنين فى الجزر البريطانية ثم فى أوربا انقطاعا آخرا غير فى نمط الحياة وأساليب الانتاج ، فأننا يمكن أن نكون على فاتحة عصر جديد يمثل انقطاعا وتغيرا فى نمط الحياة والتكنولوجيا وهو المرتب على ثورة المعلومات والاتصالات **ومن النظام الاقتصادى الجديد الى نظام المعلومات الدولى الجديد** ، الأعلام العربى ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . السنة الثانية ــ العدد الأول ١٩٨٢ ص ٣٥ » .

« وكما تجرى المقابلة كثيرا فى الفلسفة والأخلاق بين الروح والمادة، فأننا نستطيع أن نجد مقابلة أخرى فى عالم التكنولوجيا والانتاج تساعد على القاء بعض الأضواء ، وهى المقابلة بين الطاقة والمعلومات (بين العضلات والعقل) ، أو كما جاء فى عنوان أحد الكتب بين « الأداة والكلمة » . وعندما نتحدث هنا عن الطاقة فأننا نشير الى المادة بكل صورها ، فالطاقة لا تعدو أن تكون أحد صور أو حالات الطاقة **كما علمنا اينشتين ... وفى هذا الوقت الذى يمر فيه العالم** بثورة تكنولوجية بدأت بالمطالبة من جانب العالم الثالث باعادة النظر فى أساس توزيع المزايا الاقتصادية بين سكان العالم وهى الدعوة التى عرفت باسم المطالبة بانشاء نظام اقتصادى عالمى جديد « (نفس المقال صفحات ٣٧ ــ ٣٨) .

« على أن الدعوة لانشاء نظام اقتصادى جديد ليست فقط مجرد الرغبة فى التمرد على الظلم والقهر . فهذه أمور عاصرها الانسان منذ التاريخ . والجديد هو أنه توافرت عناصر موضوعية غيرت فى موازين القوى الاقتصادية بين الدول ، وجعلت هذه الرغبة أمرا متحمل التحقيق . والتغيير الذى طرأ هو تغيير فى الاقتصاد والسياسة ، ولا توجد تفرقة بين ماهو اقتصادى وما هو سياسى . فالسائد أن السياسة تعنى بدراسة السلطة وأن الاقتصاد يهتم بدراسة التبادل . والحقيقة أنه

فى مجـــال العلاقات الاقتصـــادية تحدد اقتصاديات القوة قواعد وحدود التبـــادل . فالعلاقة بين الاقتصـــاد والسياسة هنا كالعلاقة بين الحرب والسياسة ، كلاهما يحقق نفس الأغراض بأســـاليب مختلفة والجديد يرجع الى ما أظهره التطور الاقتصـــادى من تغيير فى علاقات القوة .

« فالعالم الثالث الفقير ظهر بأخطر مما يبدو ، والعالم المتقـــدم اكتشف حدودا على قدرته بل وعلى قـــدرة العالم أجمع .. واذا كان النظام الاقتصادى القائم تعبيرا عن علاقات القوة بين الدول المتقدمة والدول الفقيره ، فان الجديد هو اكتشاف أن الأولى يكمن بها عناصر ضعف أكثر مما يبدو والثانية عناصر قوة وخطورة أكثر مما يظهر **نحو نظام اقتصـــادى عربى جديد** النظام الاقتصادى الدولى الجديد والعالم العربى مطبوعات الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية ١٩٧٦ ، ص ٦٩ . ولعله من المفيـــد أن نشـــير هنـــا بصـــدد التغـــيرات التى لحقت بالنظـــام الاقتصادى العالمى (ظهور قوة العالم الثالث واكتشاف محدودية العـــالم) الى خطورة العمل الذى تم على المسرح العربى فى التأثير فى النظام العالمى . فحرب أكتوبر ورفع أسعار البترول ليسا فقط أخطر انقلاب فى العـــلاقات الدولية الحديثة ، بل انها فى ذاتها تعكس أهم مشكلتين يواجهها العـــالم . فهذا الحدث رمز تزايد قوة العالم الثالث من ناحية وتعبير عن أزمة الطاقة ومن ثم محدودية العالم من ناحية اخرى . وكذلك فانه من الهام الاشـــارة الى أهمية توقيت استعمال سلاح النفط مع العمليات العسكرية العربيـــة فى تضامن كامل وبعبارة أخرى ، فانه فى اللحظة الوحيدة التى نشأ فيهـــا نظام عربى تغير النظام الدولى (نفس الدراسة ، ص ٧٤) .

وفى ظل هذه التغيرات الكبرى ولد الحلم بانشاء نظام اقتصادى عربى جديد يقوم على أسس جديدة ومختلفة . ففى الوقت الذى تسعى فيه الدول النامية للحاق بالدول المتقدمة ، نسمع صيحات الاستنكار للمجتمع الصناعى ذاته والرغبة فى مجاوزته الى مجتمع أكثر انسانية . ولذلك فقـــد كان المطلوب محاولة انشاء نظام اقتصادى مختلف يقوم على أسس جديدة تساعد على مزيد من الارتقاء بالانسان وحريته . وفى هذا البحث عن تصور جديد لمجتمع مختلف استخدمت فكرتى الطاقة والمعلومات سابق الاشارة اليهـــا . ذلك أنه يمكن أن « نقول بنوع من التبسيط بغرض ابراز الحجة ـــ أنه من بين هاتين الفكرتين ، فان الطاقة (الأشياء) هى الهدف فى المجتمعـــات الصناعية ، فى حين أن المعلومات تستخدم وسيلة وخادم للأشياء » .

« وربما يكون هذا هو موطن الخطأ . وربما يكون الاصـــلاح بعكس العلاقة بحيث يسعى المجتمع الى تعظيم المعلومات المتاحة للأفراد وبحيث تكون الطاقة فى خدمة هذا الهدف . وهذا ما نقترحه كهدف لمشروع جديد للتنمية لدول العالم الثالث وما نرى أنه قادر على المساعدة على خلق نظام جديد وعلاقات جديدة » **« نحو نظام اقتصادى عربى جديد ، نفس المرجـــع ص ٨٠ »** وليس الأمر مجرد مقامرة على مستقبل جديد بكل ما ينطـــوى

عليه ذلك من احتمال ومخاطرة ، بل أن هناك بعض المؤشرات الواضحة على امكانيات اقتصاد المعلومات » (نفس المرجع ص ٨١) .

ومع ذلك فان حديثى عن انشاء نظام اقتصادى عربى جديد لم يتوقف عند مناقشة الاعتبارات الفلسفية وراء أهداف المجتمع الجديد المنشود بتقديم المعلومات على الطاقة (الأشياء) ، بل تطرق لتوصيات محدودة فى جانب العلاقات الاقتصادية المباشرة للدول العربية فى ضوء الظروف القائمة حينذاك . وقد تضمنت هذه التصورات لانشاء اقتصادى عربى جديد ثلاثة اتجاهات أساسية كان يمكن أن تكون مدخلا لعالم اقتصادى عربى أكثر كفاءة وأمضى قوة .

« فاذا كان هناك شعور عام بين الدارسين للعلاقات العربية وفى الدوائر المسئولة فى الدول العربية وفى الجامعة والمنظمات العربية بالحاجة الى اعادة النظر فى العلاقات الاقتصادية العربية بما يتفق مع الظروف الجديدة » ، فقد عرضت عددا من المقترحات الممكنة على أننا لم نذهب فى هذه المقترحات حدا بعيدا فى الخيال ، وانما نقتصر على ما يعتبر خطوة للامام دون أن يكون منفصلا تماما عن الواقع . فهى مرحلة متوسطة بين الدراسة الوضعية وبين تلك المثالية أو التأملية . وهذه الأمور هى :

ــ الحاجة الى ميزانية عربية .

ــ خلق نظام قانونى عربى للمعاملات .

ــ ابراز مكان خاص للعمل العربى (نفس المرجع ص ٩٢) .

اولا ــ انشاء ميزانية عربية :

« أخذ التمويل العربى أشكالا متعددة ، ويثور التساؤل عما اذا كان قد آن الأوان للأخذ بفكرة الميزانية العربية . والمقصود بذلك الاعتراف بوجود حاجات عربية تمول من ايرادات عربية سنوية وعلى أساس القدرة على الدفع . ويمكن فهم هذا التطور فى العلاقة بين الحاجات القطرية وبين الحاجات العربية على نفس الأساس الذى تطورت فيه العلاقة بين المالية الخاصة والمالية العامة داخل كل دولة . ففى داخل كل دولة يمكن التمييز بين الحاجات الفردية من ناحية ، والحاجات الاجتماعية والاستحقاقية من ناحية اخرى .

فأما الحاجات الفردية فانه يمكن لجهاز الثمن وللمالية الخاصة أن تقوم باشباعها . واشباع هذه الحاجات يقتصر على صاحبها ومن ثم فانه يقبل أن يمولها من ماليته الخاصة . أما الحاجات الاجتماعية والاستحقاقية فان جهاز الثمن والمالية الخاصة لا تصلح لتمويلها لأنها بسبب طبيعتها

أو بسبب تقدير المجتمع تحقق منافع وأعباء لا يمكن حصرها فى القـائمين بها ومن ثم لابد وأن تقوم الدولة بتوفيرها عن طريق مواردها السـيادية (الضرائب بصفة أساسية) .

وفيما يتعلق بكيفية تجميع الموارد السيادية للدولة ، فانه بعـد تردد فى الفكر الاقتصادى ، استقر الأمر على أن تحصل هذه الموارد من الأفراد حسب قدرتهم التمويلية وبصرف النظر عن مدى انتفـاعهم مباشرة بهـذه الخدمات .. كل هذا من المبادىء الأولية المستقرة فى الماليـة العـامة ، وتساؤلنا هنا ، هل نحن بصدد تطور مماثل وبحيث نعاصر نشـوء ماليـة عربيـة لتمويل الحاجات العربية . هذا ما نعتقده ، كما نعتقد فى ضرورة متابعة هذا التطـور » **(نحو نظام اقتصادى عربى ، ص ٩٣) .**

ومن ينظر الى مقررات القمة العربية بالدعم السنوى لدول المواجهة يجد أن « الدول العربية مجتمعة قررت أن الدفاع العربى ليس حـاجة قطرية لكل دولة وانما هو حاجة عربية ينبغى توفيرها للأمة العربيـة فى مجموعها » . « وغنى عن البيان ان اعتبار الدفاع عن وجود بعض الدول العربية من قبيل الحاجات العربية التى تمول فى جزء منها ، على أسـاس ميزانية عربية — انما يمثل الخطوة الأولى ، وهى خطوة صغيرة حقـا . فهذه حالة تمثل الدفاع الغريزى من الوجود المـادى والأمر يحتاج الى خطوات أخرى . فالوجود الحضارى للأمة العربية يقتضى المضى قدما فى هذا الطريق وتوسيع دائرة الحاجات العربية » .

« ومن المجالات الأخرى التى يمكن التفكير فيها البنيات الأساسـية للتبادل التجارى والثقافى العربى . وفى مقدمة ذلك شبكات الاتصـالات والمواصلات بصفة عامة » **(نفس المرجع ص ٩٤)** « على أن الاعتراف بوجود حاجات عربية تحتاج الى تمويل عربى لا يمثل الا المرحلة السـهلة من المشكلة وتثور الصعوبات عندما نبدأ بمناقشة كيفية توزيع الأعبـاء المـالية لتمويل هذه الحاجات العربية « .

« وسياسة لتمويل الحاجات العربية لا يمكن أن يقدر لها النجـاح اذا هى اقتصرت على طلب التمويل من الدول النفطية بل الواجب أن تتم مساهمة جادة وحقيقية من جانب الدول الأخرى أيضا .. فينبغى أن نشير الى أن ما يهم هنا ليس فى كيفية توفير التمويل بقدر ما هو فى الاعتراف بوجود هذه الحاجات العربية وفى ضرورة تمويلها على أسـاس عربى **(نحو نظام اقتصادى عربى ، ص ٩٥) .**

ثانيـا — انشاء نظام قانونى عربى للمعاملات :

« لا جدال فى أن توحيد الاطار القانونى الذى تتم فيه المعاملات فيمـا بين الدول العربية وازالة كافة أسباب الغموض حوله ، من شأنه أن يساعد

على تدعيم وتنمية هذه المعاملات » . ولذلك فقد « يكون من المناسب أن تبحث الدول العربية فى امكانية خلق نظام قانونى عربى يحكم المعاملات العربية . وهذا القانون العربى يسرى على العلاقات ذات العنصر العربى . وبطبيعة الأحوال فان هذا القانون سوف يحدد نطاق تطبيقه من حيث أنواع الأشخاص القانونية والعلاقات الخاضعة له » .

« كذلك فانه اذا أخذ بفكرة الميزانية العربية فقد يكون من المناسب ان يعتبر تطبيق هذا القانون من الحاجات العربية التى تمول تمويلا عربيا ، بحيث ينشأ نظام قضائى مستقل يقوم على تطبيق هذا القانون العربى على المعاملات العربية » .

« والأخذ بالاقتراح المقترح يعنى أن تنشىء الدول العربية نوعا جديدا من النظم القانونية يحتل مكانة محددة . فالمستقر أن هناك نظاما قانونيا داخليا ، ونطاقا قانونيا دوليا . والاقتراح المتقدم يعنى انشاء نظام جديد هو النظام القانونى العربى وهو يقع فى مرحلة وسطى بين القانون الداخلى والقانون الدولى .. ويرمى الاقتراح المتقدم الى انشاء نظام قانونى عربى يعلو النظم القانونية الداخلية ، وأن هذا القانون العربى ينظم المعاملات العربية وتطبقه محاكم عربية وتلتزم الدول بتنفيذه وتطبيق هذا القانون بالنسبة للمعاملات العربية » **(نحو نظام اقتصادى عربى ، نفس المرجع ص ٩٧ ـ ٩٨)** .

وقد بدأ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية فى وقت من الأوقات دراسة هذا الاقتراح وشكل لجان لدراسته ، ولكن شأن العديد من المشروعات العربية قبرت الفكرة وسريعا .

ثالثا ـ الحاجة الى تنظيم حقوق العمل العربية :

« اقتصر الاهتمام العربى حتى الآن على تنظيم العلاقات الاقتصادية المتعلقة بحركات السلع (التجارة) وانتقالات رؤوس الأموال ، وكان حظ العمل من العناية هامشيا . وقد أخذت الدول العربية فى هذا بالاقتباس عن الأسلوب المتبع فى التعاون الاقتصادى الدولى بصفة عامة . ففى العلاقات الدولية يكاد يقتصر الاهتمام على انتقالات السلع ورؤوس الأموال (الأشياء) ، أما انتقالات العمل فانها لا تجد ما تستحقه من عناية . ومع ذلك فانه فى حالة الدول العربيةتكاد تكون انتقالات عنصر العمل هى أهم مظهر من مظاهر التعاون الاقتصادى . ولذلك فانه من الغريب الا يلقى هذا الجانب للعلاقات الاقتصادية الرعاية الواجبة » (نفس المقال ، ص ٩٨) .

« وفى ظل الأوضاع الحالية للدول العربية فان اى تنظيم لحقوق العمل العربى ينبغى أن يراعى التوفيق بين أمرين : الأول هو حماية النظام السياسى القائم فى كل دولة وعدم تعكير صفو الأمن السياسى

والاجتماعى الموجـــود . والثانى هـــو توفير حماية لحقوق العمل العربى فى الاستقرار وضمان حرياته الأســـاسية طالما أن وجـــوده لا يؤثر على الاستقرار السياسى والاجتمـــاعى القائم . وحتى الآن فأن حمـــاية المصالح السياسية للدول قد حققت الغلبة على توفير الضمانات لحقوق العمـــل ومن الغريب أن الدول العربية تتشدد فى التمســـك بقوانين الجنســـية وحقوق المواطنـــة فى الوقت الذى دخلت فيه فكرة لجنســـية المنطقـــة العربيـــة حديثا جدا . وفى منطقـــة تراثها الحضـــارى لم يعرف فكرة الجنسية الأخلال النصـــف قرن الأخير . ورغم أن الحضـــارة العربية التى ســـادت المنطقة لعدة قرون قد عرفت ممالك متعددة لكل منهـــا حـــدوده السياسية ، فقد كان الفرد فى أى مكان منهـــا ، يتمتع بكافة الحقـــوق طالما أنه ينتمى الى « دار الســـلام » فالجنسيـــة فكرة مستوردة اضيفت الى تقاليدنا فى التفرقة بين « دار الســـلام » « ودار الحـــرب » . وفى هـــذه الفكرة العربيـــة لا تتغير حقـــوق المواطن بالانتقـــال من دولة عربيـــة الى دولة عربية اخرى وان كان النظام الســـياسى الموجـــود قد يختلف بين هـــذه الدول . ولذلك فأن تراثنـــا فى هذا الميـــدان كان يفرق بين امكان اختـــلاف النظم السياسية وبين المســـاواة فى الحقـــوق للعربى داخل كل وحـــدة سياسية **(نحو نظـــام اقتصـــادى عربى جـــديد** ص ٩٨) .

فى خـــلال هذه المرحلة من البحث عن نظـــام اقتصـــادى عربى جديد تحققت بعض الانجـــازات وعرف العمـــل العربى المشترك ببعض الأزدهار فانشىء الصندوق العربى للانماء الاقتصـــادى والاجتماعى ، وتوسع نشاط الصندوق الكويتى وانشئت مجموعة الصـــناديق الوطنيـــة (الصـــندوق السعودى ، صـــندوق أبو ظبى ، الصـــندوق العراقى) ثم انشىء صندوق النقد العربى . وازدادت تحويـــلات الأموال من الدول النفطيـــة الى الدول غير النفطيـــة ســـواء التحويلات الرسمية أو الخاصـــة . وبدأ الاهتمام بتشجيع الاستثمارات وانشئت مؤسســـة ضـــمان الاستثمارات العربيـــة . وأخيرا أخذت انتقالات العمـــل من كافة الدول العربيـــة الى منطقـــة الخليج ابعادا هائلة بحيث تعارفت الشـــعوب لأول مـــرة على نطـــاق العلاقات الفردية على مستوى واســـع . وهـــذا كله جديد ســـواء فى ظواهره الجديدة أو مدى حجمها .

ولكن رغم كل ذلك فقد بـــدأ أن ما تحقق كان أقل بكثير مما هو متوقع ومع مرور الزمن اتضحت الفجـــوة الكبيرة بين الأمل والواقع .

فالتحويلات المالية من الدول الغنيـــة الى الدول الفقيرة لم تتجـــه الى الزيـــادة مع مرور الزمن بل انها استقرت أن لم تكن تناقصـــت . وفى نفس الوقت تزايدت عـــلاقات الدول النفطيـــة بالدول الصـــناعية الغنيـــة بحيث أصبحت أكثر فأكثر جزءا من النظـــام الاقتصادى العالمى ولم يعـــد ارتباطها بالنظام الاقتصـــادى العربى ، سوى علاقة ثانوية ، وانتقلت الأموال العربيـــة ـــ بشكل أســـاسى الى الدول الصـــناعية المتقدمـــة مع بعض المعونات السياسية للدول الشقيقة .

فحتى نهاية ١٩٧٨ قدرت مجموعة الفوائض المالية لدول الأوبك (أساسا دول الخليج العربى) بحوالى ١٨٠ بليون دولار خصص منها أقل من ٣٠ مليون دولار للدول النامية (أقل من ٢٠ ٪) سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر ووظف الباقى فى الدول الصناعية المتقدمة »

Arab Gulf Foreign Investment

Coordination : Needs & Modalities.

The Arab Gulf Journal - April 1983.

ولذلك فقد كان من الواجب توجيه الاهتمام الى دراسة أسباب تدهور العلاقات المالية والاستثمارية بين الدول العربية النفطية والدول العربية النامية الأخرى ، وتحولها الى نوع من علاقات المساعدة الاقتصادية بدلا من أن تكون خطأ استراتيجيا للاستثمارات المالية العربية . ومن هنا بدأت المرحلة الثانية من انتاجى العلمى حول موضوع الاستثمار العربى . وهى تدور حول تساؤل محدد ، لماذا لا تتجه الأموال العربية الى باقى الدول العربية الأخرى ؟ وما هى المصلحة الاقتصادية المباشرة لدول الفائض المالى فى الأشكال المختلفة لاستثمارات هذه الفوائض ؟ هذه الأسئلة ومحاولة الأجابة عليها ساعدت على تكوين بناء فكرى مرتبط بقضية الاستثمارات المالية العربية وعلاقتها بدول العالم الثالث وخاصة الدول العربية . ومن هنا بدأت المرحلة الثانية فى أبحاثى وهى مرحلة الاستثمارات المالية العربية ودول العالم الثالث .

الاستثمارات المالية العربية ودول العالم الثالث :

لعل أول دراسة لى فى هذا الاتجاه الجديد هو بحث **الفوائض المالية النفطية والبنيان الاقتصادى العالمى** (النفط والتعاون العربى ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، المجلد الرابع العدد الرابع ١٩٧٨) .

ومع ذلك فقد سبقها فى هذا الاتجاه ورقة قدمت لمؤتمر الاقتصاديين العرب فى بغداد فى ١٩٧٦ ، وكذلك نجد أصول هذه الأفكار فى محاضرة القيت فى ندوة خريجى المعهد القومى للادارة العليا فى الاسكندرية فى يونيو ١٩٧٣ (أى قبل صدمة النفط الأولى) والتى أعيد نشرها فى السياسة الدولية عدد ٢٣٧ يوليو ١٩٧٤ تحت عنوان **رؤية مستقبلية لدور الأموال العربية** .

ونقطة البدء فى هذا التحليل هى خطورة « النظر الى الفوائض المالية على أنها مجرد ظاهرة نقدية مالية دون النفاذ الى الاقتصاد العينى وتوزيع الموارد واستخدامها على نطاق العالم « مما » يمكن أن يؤدى الى نتائج

سلبية على الدول النفطية ذاتها » (**الفوائض المـالية النفطية والبنيـان الاقتصادى العالمى ص ٩ ــ ١٠**) « فرغم صغر اقتصاديات الدول النفطية بالنسبة للعالم ، فان رفع أسعار النفط فى ١٩٧٣ / ١٩٧٤ كان بداية لاحداث تغيير فى النظام الاقتصادى العالمى ، باجراء اعادة فى توزيع الدخل العالمى بقرار صادر من دول صغيرة . ورفع الأسعار وحدة ودون سياسات مكملة للاستثمارات النفطية يمكن أن يصبح عديم القيمة . ولذلك فان الدول النفطية مطالبة بتبنى استراتيجية اقتصادية عالمية فى استثماراتها لفوائضها الماليـة بمـا يدعم خطوتها الأولى برفع الأسعار (نفس المصدر) .

ولعل أهمية هذه المقالة ترجع الى أنها نشرت قبل صدمة النفط الثانية ١٩٨٠/٧٩ وتضمنت الى حد بعيد تنبوءا بأن استمرار نمط توظيف الأموال العربية فى الدول الصناعية لابد وأن يؤدى الى زوال الفوائض نفسها كظاهرة اقتصادية اجمالية . الأمر الذى تحقق الى حد كبير بنهاية ١٩٧٨ ثم تكررت نفس الدورة مع صدمة النفط الثانية حين تلاشت هذه الفوائض بعـد ثلاث أو أربعة أعوام من رفع الأسعار .

ويقوم التحليل فى هذه الورقة على أساس محورين أساسيين ، الأول أن الفوائض المالية النفطية عبارة عن زيادة فى المدخرات العالمية تحققت لمصلحة دول الأوبك نتيجة اعادة توزيع الدخل العالمى فى أثر تعديل أسعار النفط ، وأن الاحتفاظ بهذه المخدرات يتطلب زيادة فى الاستثمارات الحقيقية على مستوى العالم . أما المحور الثانى فهو أن ظاهرة الفوائض المـالية تمثل اختلالا فى توازن موازين المدفوعات للدول الصناعية والدول النفطية (عجز لدى الأولى وفائض لدى الثانية) وأن هذا الاختلال لا يمكن الاحتفاظ به بشكل دائم .

ولذلك فان بحث « الفوائض المـالية النفطية والبنيان الاقتصـادى العـالمى » ينتهى فى خاتمته الى « أن مدخرات دول الأوبك الناجمـة عن الفائض تؤدى فى الغالب الى نقص فى المدخرات الحقيقية فى الدول الصناعية فى حالة استثمارها فيها ، والى زيادة فى الاستثمارات الحقيقية فى حـالة استثمارها فى الدول النامية . ولذلك فان المشكلة الأساسية فى فـوائض الدول النفطية ترتبط بعجز الدول النامية وتوزيع استثمارات هذه الفوائض بين الدول الصناعية والدول النامية . ولذلك فان وضع سياسة ازاء دول العالم الثالث ومشكلات العجز بها يعتبر فى صلب مشاكل الدول النفطية . وبهذا المعنى وحده يتضح أن رفع أسعار النفط فى ٨٤/٧٣ كان الخطـوة الأولى نحو انشاء نظام اقتصادى عالمى جديد » (**المقال المشار اليه ص ٣٥**) وقد عبرت مقالة « **رؤية مستقبلة لدور الأموال العربية** » عن نفس المعنى باستخدام مصـطلحات الأصـول المـالية والعينيـة بدلا من المدخـرات والاستثمارات الاسمية والحقيقية عندما ختمت الدراسـة بالتقـرير بأن « خلاصة ما تقدم أننا نرى أن الدول العربية المنتجة للبترول تواجه مشاكل أموالها العربية نتيجة لخطر التبادل السائد : أصول عينية وأصول ماليـة ، وأنه لا يتوقع أن يتغير هذا الخطـر بسـهولة فى الأجل القصـير . وان

الاستثمارات العربية تساعد على تغيير هذا النمط الى أصول عينيـــة ــ أصول عينية بالنسبة للدول العربية مجتمعة . ومن هنا فان الاستثمارات العربية يمكن أن تكون أقل مخاطر على الأموال العربية » (السياســـة الدولية ، عدد ٣٧ يوليو ١٩٧٤ ص ٤٠) واذا كان جوهر الفكرة قد توافر فى البحوث السابقة فان الدراسة التفصيلية وضبط التحليل قد تم بشـــكل أكثر عمقا وذلك فى البحث الذى أعددته فى جامعة لوس انجلوس فى نهاية عام ١٩٧٩ وبداية عام ١٩٨٠ والذى نشر فى كتاب

Rich & Poor States in the Middle East. West View Press - 1982

تحت عنوان :

The Predicament of the Arab Gulf Oil States :

Individual Cains and Collective losses.

(وقد أعيد نشر هذا البحث بعد تعديلات طفيفة فى كتابى)

The Arab Gulf Economy in a Turbulent Age,

Croom Helmes - 1984.

كذلك تضمنت دراستى

Oil Surplus Funds : The Impact of the Mode of Placement, OPEC Fund for Development Series No. 16, Vienna - 1981, and reproduced in Proceedings of the International Economic Association (ED. Sir Douglas Hague, Forthcoming).

وفى الدراسة المشار اليها طرح الموضوع منذ أول الأمر كمحاولة لتحديد كيفية توظيف الفوائض المـــالية النفطية بين الدول المتقدمة والدول الناميـــة من زاوية المصلحة الذاتية والمباشرة لدول الفائض المـــالى . فالأمر لم يعد بحثا عن المصلحة العامة او المفترضة لمجموع الدول العربية وانمـــا دراسة فى سلوك متخذى القرارات الاستثمارية فى دول الفائض . وقد حـــــددت المصلحة الذاتية والمباشرة لدول الفائض المـــالى فى ضوء اوضـــــاعها الاقتصادية . فهذه الدول لا تبيع جزءا من انتاجها السنوى المتجدد وانمـــا تتصرف فى جزء من أصولها وثروتها القومية . فمن وجهة نظر دول الأوبك لا يتعلق الأمر بدخول مكتسبة ، وانما فقط بتبادل أصول . فدول الأوبك تحول جزءا من أصولها العينية (النفط) الى أصول مالية .. ولذلك فانه من السهل فى ضوء ما تقدم تحديد بعض المبادىء الأساسية لادارة أصـــول هذه الدول . فينبغى أن يكون هدف توظيف هذه الأموال هو حماية وحفظ هذه الأصول ، على أن يفهم ذلك بالمعنى الواسع . وفى حالة الأصـــول المـــالية فان ذلك يتطلب حماية القيمة الحقيقية لهذه الأصـــول دون تآكل

بالتضخم . فمن الناحية الاقتصادية ليس للأصول المـــالية أية قيمة فى ذاتها ما لم تكن قابلة للتحويل الى أصول عينية — سلع — فى المستقبل . وعلى هذا الأساس فانه يمكن أن تعريف مصلحة دول الخليج النفطية فى صـــدد توظيف فوائضها المـــالية بأنها توفر حماية القيمة الحقيقية لهذه الفـــوائض من حيث حجمها أو من حيث قيمتها السوقية »

Rich & Poor States in the Middle East, 1982 p. 167.

وفى ضوء هذا التحديد لمعنى المصلحة الذاتية لدول الفائض المـــالى تمت مناقشة أفضل صور استثمار الفوائض المـــالية بين الدول المتقدمة والدول النامية . وقد تم التحليل على مستويين مختلفين ، المستوى الأول يعتمد على التحليل الاقتصادى لمناقشة أفضل صور الاستثمار فى ضـــوء الهدف المحدد وبافتراض عدم وجود أية عقبات سياسية ، والمستوى الثانى يتعرض للتحليل السياسى بادخال القيود السياسية الواردة على متخـــذى القرارات الاستثمارية فى دول الفائض المـــالى . وأهمية هذا التقسيم أنه أوضح الى حد بعيد عدم صحة المقولة الشائعة بأن توظيف أموال النفط فى الدول الصناعية يتم لاعتبارات اقتصادية متعلقة بالانتاجية والعـــائد ، وان مساعدة الدول النامية — ومنها الدول العربية — انما يتم لاعتبـــارات سياسية وقومية متعلقة بالانتماء القومى والحضارى . فقد أظهر هذا التحليل ان العكس تماما هو الصحيح . ذلك أن استثمار الفوائض المـــالية فى الدول النامية (العربية خصوصا) يستند الى مبررات اقتصادية بحتة مســـمدة من ضرورة حماية وحفظ قيمة الفوائض المـــالية ذاتها ، وأن ذلك لا يتم — أو لا يتم على النحو الأكمل — لاعتبارات سياسية . ولذلك فقد لا يكون من قبيل المبالغة القول بأن هذا التحليل يقدم أساسا اقتصاديا لضرورة استثمار الأموال النفطية فى دول العالم الثالث وخاصة الدول العربية .

وفيما يتعلق بالتحليل الاقتصادى لقضية استثمارات الفوائض المـــالية فان نقطة البداية هى التأكيد على استخدام أدوات التحليل الكلى على أساس نوع من النماذج الاجمالية للاقتصادية العالمى .

« واذا كانت الأفكار الاقتصادية لكينز لم تعد تتمتع بذلك القبول العام الذى عرفته قبل ربع قرن ، فانها لا جدال قد نجحت فى تأكيد بعض العلاقات المحاسبية الاقتصادية والتى كانت الأساس فى ظهور الحسابات expost وقد أوضح كينز نفسه أن هذه المساواة الضرورية يمكن أن تتحقق عن طريق تغيرات الدخل أو الناتج القومى ، كما أوضح غيره (كالدور مثلا) أنهـــا يمكن أن تتحقق عن طريق التغير فى توزيع الدخل بين الأجور والأرباح . وايا كان الأمر حول القوى الاقتصادية وشكل التغيرات فان المساواة بين الادخار والاستثمار هى ضرورة محاسبية ، ولابد أن تتـــداخل القـــوى الاقتصادية المختلفة لتحقيق هذه المساواة فى كل لحظة (**الدول العربيـــة النفطية والعالم الثالث** ، المـــال والصناعة ، العدد الأول ١٩٨٠ ص ٢٩ ، ورقة قدمت لمؤتمر القمة الاقتصادى المنعقد فى عمان ١٩٨٠) .

ويستند هذا التحليل الى اختلاف ردود الفعل الممكنة لزيادة المدخرات المتحققة لدول الفائض النفطي فى أثر اعادة تعديل أسعار النفط من ناحية ، وضرورة المساواة بين المدخرات والاستثمارات من ناحية أخرى . ولذلك فظهور المدخرات النفطية يمكن أن يؤدى منطقيا الى واحد من هذه الأمور الثلاثة :

- أن تحدث زيادة حقيقية مقابلة فى الاستثمارات .
- أن يحدث نقص فى المدخرات فى مكان آخر بحيث تحل الزيادة فى مدخرات دول الأوبك محل النقص فى مدخرات دول أخرى .
- الا تحدث زيادة حقيقية فى الاستثمارات ولا نقص فى المدخرات الأسميه لدول أخرى وانما تظهر فقط زيادة فى الأموال المالية مما يؤدى الى زيادة أسمية فى الاستثمار تجعل مدخرات الأوبك أسمية أيضا .

(الدول العربية النفطية والعالم الثالث ، المرجع السابق ص ٢٩).

وقد أطلقت على الحالة الأولى سيناريو الاستثمار ، والثانية سيناريو توزيع الثروة ، والثالثة سيناريو التوظيف المالى .

وقد أوضحت أن سناريو التوظيف المالى هو الأقرب الى تشخيص واقع استخدام الفوائض المالية ، حيث وظفت بشكل أساسى فى أشكال مختلفة من الأصول المالية (سندات ، ودائع ، شهادات ايداع ، أسهم قائمة ، أذونات ، خزانة) فى حين أن الاضافة الى الاستثمارات الحقيقية واعادة توزيع الثروة كانت أقرب الى الاستثناء منها الى القاعدة العامة .

ويبدو أن دول الفائض المالى قد عمدت الى اتباع هذا الطريق بحثا عن الأمان المالى بتوظيف فوائضها فى المؤسسات المالية الكبرى الموجودة فى الدول المتقدمة وفى المراكز المالية الدولية . ولكن هذه المؤسسات المالية الخاصة الدولية وهى أقدر على معرفة فرص الاستثمار الحقيقى فى الدول الصناعية المتقدمة فانها عاجزة عن البحث عن فرص الاستثمار المتوافرة فى الدول النامية « ومعرفة هذه المؤسسات باحتياجات الدول النامية تقتصر على احتياجات الحكومات لتمويل عجز الميزانية وعلاج موازين المدفوعات فيها .. ولذلك فان توظيف فوائض الدول النفطية فى الأسواق المالية والعالمية انما يعنى اختيارا ضمنيا لتوظيف هذه الفوائض فى الدول المتقدمة دون الدول النامية . وبذلك يصبح التساؤل هنا هو هل يؤدى اختيار الدول المتقدمة مجالا للتوظيف الى زيادة فرص الاستثمارات الحقيقية فى العالم » .

The Oil Decade : An Appraisal in Prespective,

IBK - Papers No. 10 - 1983, p. 21.

والحقيقة أن الاستثمار الحقيقى فى الدول المتقدمة لا يتوقف على مجرد توافر مصادر التمويل وانما يتطلب تغييرا فى هيكل الطلب . وليس من الضرورى أن تحدث زيادة فى الاستثمارات الحقيقية فى الدول الصناعية لمجرد توظيفات دول الفائض المالى فيها . ولذلك فقد اقتصرت هذه التوظيفيات المالية — بشكل أساسى — على مجرد زيادة فى الأصول المالية بكل اشكالها دون أن يترجم ذلك الى زيادة مقابلة فى الاستثمارات الحقيقية .

وقد أوضحت فى التحليل كيف تؤدى زيادة الأصول المالية — مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها — الى زيادة القيمة المطلقة لعوائد الملكية فى الناتج القومى . ومع ذلك فنظرا لاستقرار لبعض العلاقات الاقتصادية الأساسية (نصيب الأجور وعوائد الملكية فى الناتج القومى) فان ارتفاع عوائد الملكية لابد وأن يؤدى الى زيادة مقابلة فى الأجور ومن ثم الى زيادة الأسعار بشكل عام ومن ثم التضخم .. وهكذا ساعد توظيف الفوائض المالية النفطية فى الدول المتقدمة على استمرار موجات التضخم ، ومن ثم العمل على تآكل هذه الأصول ذاتها مع الزمن .

واذا اضيف الى التحليل المتقدم دراسة علاقات التوازن والاختلال فى العلاقات الدولية وادخال الدول النامية فى الصورة ، فاننا نجد أن أساليب تعديل Adjustment وتمويل Financing اختلالات العلاقات الخارجية قد ساعدت الدول الصناعية المتقدمة على نقل عجوزاتها الى الدول النامية . وقد تم ذلك بشكل أساسى عن طريق نقل التضخم من الدول الصناعية الى الدول النامية . فبعد ان توافرت فترة معقولة للدول الصناعية منذ بدء اختلالاتها الخارجية نجدها وصلت الى توازن اجمالى فى موازين مدفوعاتها فالدول الصناعية بما تتمتع به من سيطرة اقتصادية على الاقتصاد العالمى ، لم تلبث أن نقلت جزءا كبيرا من عبء الانتفاع اسعار النفط وعجز موازين مدفوعاتها الى الدول النامية عن طريق ارتفاع اسعار صادراتها اليها . وهكذا فالدول الصناعية لم تلبث أن حققت توازنا اجماليا فى ١٩٧٨ بعد صدمة النفط الأولى ومرة ثانية فى ١٩٨٢ بعد صدمة النفط الثانية . (Oil Decade), Op. Cit. p. 26

وبذلك فقد أدى تفاعل القوى الاقتصادية لتوظيف دول الفائض لأموالها فى الدول المتقدمة — أن أصبحت الدول النامية هى المدين النهائى بالفوائض المملوكة للدول النفطية . وبذلك ارتبطت حقوق دول الفائض بقضية المديونية العالمية وخاصة دول العالم الثالث باعتبارها المدين النهائى رغم أنها وظفت أموالها فى الدول الصناعية . « ويترتب على ما تقدم أن القيمة الحقيقية لفوائض الدول النفطية تتوقف فى نهاية الأمر على قدرة دول العالم الثالث على الوفاء بالتزاماتها فهذه الدول هى المقترض النهائى بفوائض الدول النفطية » وقد يتبادر الى الذهن أن توظيف الفوائض المالية النفطية فى الدول الصناعية قد يحمى الدول النفطية من مخاطر عدم الوفاء للدول النامية . ولكن قيام الدول الصناعية (البنوك العالمية) بدور الوسيط

بين دول الفائض النفطية ودول العجز لا يعنى بالضرورة تحمل الوسيط لمخاطر عدم الوفاء . وقد أكدت التجربة ذلك . فعندما واجهت بعض الدول النامية « زائير مثلا » مشاكل عدم الوفاء لعدد من البنوك الأمريكية ، وجدنا ضغوطا كبيرة لقيام صندوق النقد الدولى بتقديم تسهيلات جديدة (تسهيلات وتفين) لهذه الدول بما يمكنها من دفع ديونها لتلك البنوك . وبطبيعة الأحوال فقد كانت دول الفائض النفطية أهم المشاركين فى هذه التسهيلات ، فهى المتحمل الأخير لمخاطر عدم الدفع للدول النامية وليست بنوك الدول الصناعية كما يحلو للبعض أن يتصور ذلك » . **(الدول العربية النفطية والعالم الثالث ، المرجع المشار اليه ص ٣٨) .**

وهكذا يتضح أن هناك مبررات اقتصادية بحتة تدعو الى استثمار دول الفائض المالى لأصولها فى دول العالم الثالث . وان ذلك يحقق حماية لهذه الفوائض من خطر التضخم والتآكل بضمان تحويل مدخرات هذه الدول الى استثمارات حقيقية من ناحية ، ولأنه فى جميع الأحوال فان مستقبل الفوائض مرتبط بسلامة اقتصاديات العالم الثالث المدين . وفى مثل هذه الظروف فانه من المصلحة العمل على زيادة الاستثمارات الانتاجية فى الدول النامية واقامة علاقات مباشرة بين الدائن النهائى (دول الفائض) والمدين النهائى (الدول النامية) بما يضمن حسن استخدام هذه الأموال لمصلحة الطرفين .

واذا كانت الاعتبارات الاقتصادية تقتضى هذا التوجه ، فقد قامت اعتبارات سياسية للحيلولة دون الوصول الى هذه النتيجة ولعل أهم القيود السياسية والتى حالت دون الأخذ بمثل هذا التوجه هو عدم وجود قوة سياسية مقابلة للثروة المالية المتاحة للاستثمار والتوظيف . وعلى حين أن دول النفط ظهرت كقوة مالية مؤثرة فى العالم ، فانها استندت الى مجموعة متفرقة من مراكز اتخاذ القرار . وهكذا اضعفت التجزئة السياسية لدول النفط من فاعليتها الاقتصادية فنجاح سياسة الاستثمار فى الدول النامية يقتضى تركيزا وتنسيقا فى الاستثمارات داخل هذه الدول . وهذا يتطلب سياسة استثمارية جماعية لدول الفائض النفطى من ناحية وتركيزا لجهود الاستثمار فى منطقة متكاملة وعدم توزيعها على جهة عريضة من الدول النامية من ناحية أخرى . فنجاح الاستثمارات فى الدول النامية يتطلب نوعا من الدفعة القوية والحجم الكبير من الاستثمارات المركزة لكسر حلقات الركود والتخلف فى هذه الدول .

وفى حالة الاستثمارات العربية لدول الخليج العربية وهى تمثل الجزء الأكبر من الفوائض المالية فان الأمر يحتاج الى سياسة خليجية عامة وليس مجرد سياسات متفرقة لكل دولة على حدة .

Arab Gulf Foreign Investment, Op. Cit.

فتحويل المدخرات النفطية الى استثمارات حقيقية يحتاج الى سياسة استثمارية جماعية لدول الفائض المالى خصوصا فى الخليج العربى من

أجل تحقيق التنمية المنشودة فى دول العالم الثالث . فرغم ضخامة الفوائض المالية فانها لا تكفى لكى تبعثر على احتياجات التنمية فى العالم ولابد من التركيز لكى تعطى نتائج ملموسة . ويتطلب ذلك اختيارا لمنطقة أو مناطق محدودة . « فعن طريق التركيز فى استخدام الاستثمارات فى منطقة محدودة يمكن الحصول على نتائج ملموسة ، ودول الفائض المالى وهى توجد بصفة أساسية فى منطقة الجزيرة والخليج العربى تعرف منطقة متميزة تبدو نظريا ، أفضل الحلول . ولكن هذا يظل فقط أمرا نظريا ، فمن الناحية العملية هناك العديد من القيود التى تحول دون ذلك » .

(The Oil Decade, Op. Cit. p. 32) ومع التفتت السياسى لدول الخليج النفطية أصبح من الصعب الانفاق على خطة استثمارية موحدة .

كذلك يمكن أن نشير الى الكثير من الاعتبارات الاجتماعية والتى تفضل الكسب السريع على النتائج البعيدة وبالتالى تستبعد قضايا الاستثمار الحقيقى أصلا . وعملية التنمية ليست سريعة النتائج وهى تتطلب الكثير من العمل الجاد والمثابرة . وهى أمور ليست متوافرة بشكل واضح فى مجتمعاتنا . وقد ساعد ظهور العقلية الريعية والكسب غير المستند الى العمل والجهد على تجنب عمليات الاستثمار الحقيقى فى الدول المتقدمة أو الناميـة . فالأمر المطلوب على المستوى الفردى هو تحقيق الكسب السريع وبلا مخاطر مدروسة . وقد استقر هذا النمط فى السلوك بوجه خاص فى الدول النفطية الريعية ، وقد تعرضت بشكل موجز لبعض خصائص المجتمعات الريعية ، وما تحبذه من الكسب السريع على العمل التنموى البعيد . ولعل أزمة سوق المناخ فى الكويت نموذجا يؤكد غلبة عقلية الكسب السريع . وقد تناولتها بدراسة مستقلة وقبل ظهور الأزمة بعدة شهور . وقد تنبأت ــ شأن العديد من الباحثين ــ بعدم امكان استمرار هذه الأوضاع الشاذة ، فجاء فى الدراسة المقدمة فى نوفمبر ١٩٨١ وقبل ظهور الأزمة أنه « يخشى ان تكون ظاهرة المضاربة فى الكويت قد جاوزت حدودها المعقولة لتصبح أحد أهم خصائص سوق الأصول المالية ــ ومن بيانها سوق الأسهم ــ والتى تهدد اضطلاع هذه السوق بوظائفها الطبيعية .. وأن الأساليب المتبعة وخاصة البيوع المؤجلة تنطوى على مخاطر جمة اذا تغيرت توقات المتعاملين حول الثقة فى مستقبل الائتمان الشخصى والقدرة على التسديد . فهنا تبدأ رحلة العودة وهى عادة ما تكون بالغة القسوة » (سوق الأسهم الكويتية ، بالاشتراك مع رائد فهمى ، ورقة لمؤتمر تطوير سوق الأسهم فى الكويت والمعقودة فى الفترة ١٤ ــ ١٦ نوفمبر ١٩٨١ وأعيد نشرها ضمن رسائل بنك الكويت الصناعى عدد ٦ يونيو ١٩٨٢) .

وما دمنا نتحدث عن تنسيق السياسة الاستثمارية لدول الفائض الخليجية فقد كان من الأمور المثارة دائما قضية التوحيد النقدى وانشاء دينار خليجى موحد . وكان من رأى « ان فكرة الدينار العربى الموحد وان تراجعت بعض الشىء فى صدد الوحدة العربية سياسيا واقتصاديا ، فان هناك مجالا للحديث عنها فى صدد حماية الثروة العربية النفطية . واذا كان من قبيل المبالغة الاعتقاد فى امكان خلق دينار عربى يقوم بدور عمله الاحتياط

الدولية ، فانه من الممكن التفكير فى انشاء دينار عربى محاسبى يرتبط بأثمان مجموعة من السلع المستوردة عن طريق ربطه بثمن سلعة النفط مثلا . وفى هذه الحالة فانه ينبغى أن تقوم منظمة الأوبك بتعديل أسعار النفط بما يجارى واردات الدول النفطية بصرف النظر عن الضغوط ، وان تربط دول الفائض استمرارها فى استثمار فوائضها فى الخليج بربطها بأسعار النفط او هذا الدينار العربى النفطى المحاسبى » (**دينار عربى موحد ، الحقيقة والوهم** حلقة نقاشية حول قضايا التنمية والتخطيط ، المعهد العربى للتخطيط بالكويت ١٩٧٨ ، ص ٣٨) ولذلك فانه « فى حالة حماية الاستثمارات الخارجية للدول الخليجية هناك مصلحة فى التنسيق فى تسعير النفط من ناحية وربطه بالاستثمارات المالية للخارج . وبذلك فان انشاء وحدة نقدية محاسبية ــ الدينار الخليجى الدولى ــ يقدر على اساسها سعر النفط وتقوم به القروض الخارجية من شأنه أن يحمى استثمارات هذه الدول من خطر التضخم « **نحو سياسة نقدية خليجية موحدة** » ندوة مستجدات التعاون فى الخليج العربى فى اطارها المحلى والدولى ، الكويت ١٨ ــ ٢٠ أبريل ١٩٨٢) .

واذا كانت الاعتبارات السياسية قد حالت دون أن تلعب دول الفائض بدورها فى تنمية العالم الثالث وحماية أحوالها فقد قامت امكانيات لكى تلعب هذه الدول دورا للتأثير فى أوضاع النظام النقدى العالمى لمصلحة دول العالم الثالث « فدول الأوبك يمكن أن تقوم بدور أكبر فى اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية ولا تقتصر على مجرد كونها تنظيم لسوق السلعة ــ مهما كانت مهمة ــ ومنح القليل من المساعدات مهما كان كبيرا ــ للدول النامية . تستطيع دول الأوبك اذا ارادت أن تكون فعلا مقدمة لانشاء النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، وهو أمر لا يرتبط فقط بتوافر الارادة انما بدرجة أكبر بتوافر الخيال الرحب والخروج من دائرة المألوف والسهل الممل معا » **الأوبك ومحاولات الدول النامية اصلاح نظام النقد الدولى** والنفط والتعاون العربى ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول المجلد الخامس العدد الثالث ١٩٧٩ ، ص ١٢٩) . فقد اخذ نظام النقد العالمى « بعدة مبادىء تتفق مع احتياجات التجارة للدول الصناعية بالدرجة الأولى دون التفات لاحتياجات التنمية ، بل أن الفلسفة التى قام عليها نظام النقد العالمى تقوم على الفصل بين الأمرين . فتشجيع التجارة وحركات رؤوس الأموال بين الدول أمر يتعلق بالنظام النقدى الدولى تشرف عليه مؤسسة دولية هى صندوق النقد الدولى ، فى حين أن تنمية وتعمير الاقتصاديات المحطمة فى الحرب هو أمر يتعلق بقضايا هيكلية تشرف عليها مؤسسة دولية اخرى هى البنك الدولى للتعمير والتنمية ، الأولى قضية نقدية قصيرة الأجل والثانية تنموية طويلة الأجل ، ولا رابط بين الأمرين .. وهذا الفصل بالذات هو اساس اختلاف نظرة الدول النامية ومحاولاتها تحقيق نوع من الربط بين الأمرين . ولذلك فان محاولات الدول النامية لاصلاح نظام النقد الدولى تتركز على هذه القضية ، والتى باتت تعرف باسم قضية الربط » .

(الأوبك ومحاولات الدول النامية اصلاح نظام النقد الدولى . نفس المرجع ص ١١٧) واذا كان من الواضح أن دول الأوبك لم تتمكن خلال التعديلات الشكلية والقانونية لاتفاقية الصندوق من تأكيد الوضع الخاص للدول النامية وربط توزيع السيولة الجديدة باحتياجات التنمية ، فلا شك أن هناك مجالا أوسع لم يستغل بعد فيما يطلق عليه اسم الربط غير العضوى .. وربما يكون وضع دول الفائض فى الأوبك أكثر وضوحا من الدول الصناعية » فهذه الدول لا يتوقع لها عجز فى مستقبل قريب ولذلك فان هذه الدول يمكن أن تتخلى مؤقتا عن جزء من حصصها فى حقوق السحب الخاصة لاستخدام الدول النامية كذلك . فان الزيادة فى حصص هذه الدول لدى الصندوق والتى لا يتوقع أن تؤدى الى اقتراض من هذه الدول ، كان يمكن أن توجه جزئيا ، لمصلحة الدول النامية مع احتفاظ دول الأوبك بحقوقها فى التصويب . وبعبارة أخرى فان دول الأوبك ، ودون أية أعباء مالية مباشرة عليها ، كان يمكن ان تفصل بين المزايا المالية المترتبة على زيادة حصصها فى الصندوق ، وبين ما تضيفه هذه الزيادة من حقوقه فى المشاركة فى الادارة والتصويت ». (نفس المرجع ص ١٢٦) .

« ولعل فى مقدمة الامكانيات المتاحة أمام دول الأوبك ، وهى انها تستطيع ، ربما لأول مرة فى التاريخ أن تفرض نوعا من الضرائب الدولية على أغنياء الدول الدول لمصلحة فقرائها .. ودول الأوبك بالنظر الى مركزها الفريد فى تحديد اسعار النفط من ناحية وارتباط مستوى استهلاكه بدرجة النمو بشكل عام ومن ثم القدرة على الدفع من ناحية أخرى ، ويمكن أن يضع دول الأوبك فى وضع من يفرض ضريبة على الدول كل بنسبة استيراده للنفط ، وتخصص هذه الضريبة لمصلحة الدول النامية غير أحد المؤسسات (مثل صندوق الأوبك الخاص) .

(نفس المرجع ص ١٢٨) . وهناك أخيرا تنظيم الأسواق النقدية غير المنظمة مثل أسواق اليورو ماركت » وقد كان فائض العديد من دول الأوبك هو المصدر الأساسى لتمويل هذه الأسواق . ومن المفروض أن تقوم دول الأوبك فى استخدامها لفوائضها المالية بسلوك يعنى باستقرار أوضاع النقد العالمى وليس فقط بالحصول على الأرباح السريعة بعيدا عن الضرائب . وهذا الاستقرار بالاضافة الى حماية مصالح الدول المختلفة سيكون أكثر فائدة لدول الأوبك ذاتها باعتبارها دول دائنة بصفة عامة ويهمها استقرار النظام النقدى وعدم تعرضه للقلاقل » (نفس المرجع ص ١٢٩) .

حصرات السيدات والسادة :

فى ١٤ مارس ١٩٨٣ اتفق وزراء دول النفط على اعادة توزيع حصص الانتاج وتخفيض سعر برميل النفط من ٣٤ الى ٢٩ دولار أمريكى . وكان

هذا أول تخفيض لسعر النفط منذ انشاء منظمة الأوبك وهى صدمة عكسية . فأخبار تخمة الأسواق حلت محل أخبار النقص وانخفض حجم تجـــارة النفط الى حوالى ١٧ مليون برميل مقابل حوالى ٣١ مليون برميل فى ١٩٧٩ . وبدا كما لو كنا نشاهد فصلا مختلفا تماما فى قمة النفط .

ولكن هذا ليس الفصل الختامى . وما أطلق عليه الصدمة الثالثة للنفط ليس أكثر من نكسة وقتية فالطلب على النفط ليس أمامه الا أن يزيد ان لم يكن فورا ففى المستقبل غير البعيد .. والدول العربية فى الجزيرة والخليج وهى تملك احتياجات ضخمة أمامها دور كبير فى النظام الاقتصادى الدولى واذا كان للتجربة من معنى فهو انها تزيد من فهمنا للواقع المحيط بنا .

وليست الصدمة الثالثة للنفط أكثر من وقفة للتأمل قبل أن تنطلق من جديد وتجربة المـــاضى لن تكون ضائعة اذا ساعدتنا على حسن الاستعداد للمســـتقبل .

(THE ARAB GULF ECONOMY IN A TURBULENT AGE, p. 31)

وفقنا الله . وشكرا على حسن استماعكم ..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..